**مدى دستورية لقاء بعبدا ووظيفته**

* [فارس اشتي](https://newspaper.annahar.com/author/528-%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D9%8A)

* جريدة النهار 25 حزيران 2020 | 00:08

تتنابذ القوى السياسة حول دعوة رئيس الجمهورية الى لقاء حواري في القصر الجمهوري يضم القوى السياسية الممثلة بالبرلمان ورؤساء الجمهورية السابقين ورؤساء الوزراء السابقين وموضوع التنابذ بين هذه القوى: طريقة الدعوة، جدول الأعمال، المأمول منه.

ولم يتطرق أي من المناقشين أو المعلقين على اللقاء الى دستوريته، كما لم يتطرقوا الى حوارات مشابهة في الماضي، وقد علقت على إحداها في مقال بعنوان "مخاطر الحوار الوطني: إسقاط المؤسسات" في جريدة السفير في 27/1/2012. ويواجه هذا التنابذ مطبات عدة تستحق التوقف عندها:

المطب الأول: سيادة الثقافة العشائرية في التعامل مع قضايا الدولة والوطن؛إذ يفترض وجود رئيس للجمهورية ومجلس للنواب ومجلس للوزراء أنّ البلد إنتقل من مرحلة البداوة الى مرحلة الدولة، ويعني هذا أنّ قضايا الإجتماع السياسي كافة تناقش وتعالج ضمن المؤسسات الدستورية، وبخاصة أنّ المدعوين للقاء هم ممثلون في البرلمان اللبناني الذي يفرض الدستور إنبثاق كل السلطات عنه .

وإذا كنا نقدر وجود مستشارين في القانون الدستوري عند الرئيس وعند من سبقه من الرؤساء، فانّ تعمد الدعوة الى لقاء خارج الأطر الدستورية هادف الى الإخلال بها، أن لم نقل تعطيلها، كما أنّ تجاهل المدعوين للحوار، وفيهم خبراء بالدستور، لذلك يحمل مؤازرة ضمنية لهذا الإخلال. ويحمل هذا الإخلال بعدين:

- بعد تعمد تعديل صيغة الطائف، وقد أصبحت في صلب الدستور، وصولاً الى صيغ تطرح من المثالثة الى الفيديرالية.

- بعد إستضعاف، إن لم نقل أكثر، للنواب وللوزراء الذين يمثلون هذه القوى، وهذا خرق لمبدأ التمثيل النيابي يفترض بالنواب الدفاع عن موقعهم وحقوقهم، وهو خرق لصلاحية مجلس الوزراء الذي يفترض به، مجتمعا، وبأفراده الدفاع عن صلاحياتهم.

وإذا كان التعمد في تجاوز الدستور عند القوى الحاكمة والمتحكمة بالبلد مقصوداً، فانّ سكوت القوى المعارضة والكتّاب عن ذلك غير مبرر، ويحمل هذا السكوت بعدين:

- التسليم بهذا التجاوز لتراكم شبيهه، من أتفاق الطائف حتى اليوم، في السياسة والتوظيف والتلزيم وغير ذلك، بهذا أصبح القاعدة.

- ضعف التربية السياسية عند هذه القوى، رغم سمتها السياسية، فالحزب السياسي أو القوة السياسية، سواء حملت هدف إلغاء الطائفية أو تحقيق الوحدة العربية أو السورية أو الإسلامية أو تحقيق الإشتراكية أو تحرير فلسطين، هي قوة سياسية، بما تعنيه السياسة من سعي للوصول الى السلطة في بلد يحكمه الدستور وتديره هيئات منبثقة عنه، ولا يكون سياسيا إلا بها وعبرها.

Volume 0%

التهرب من مواجهة الأزمة الإقتصادية الخانقة، وهذا ما عمدت القوى الحاكمة والمتحكمة بالبلد الى إستخدامه منذ بدء حراك 17 تشرين حتى اليوم، وسبق أنْ إستخدمته في مراحل سابقة، فتحولت مواجهة انخفاض قيمة العملة الوطنية والغلاء وحجز أموال المودعين الى مواجهة تهديد السلم الأهلي، فضخمت حادثة تحصل كل يوم بين الناس ليبنى عليها تهرب يدّفع الناس نتائج الأزمة ويعفون أنفسهم منها، فالسلم الأهلي "المهدد" من يهدده؟ يهدده ثلاثة:

- جوع سببه سياسات خاطئة ومواجهات قاصرة، وسببها هذه القوى نفسها.

- خروج عن منطق الدولة، والخارجون القوى الحاكمة.

- إعلام يجيش للعصبيات الطائفية، ومالكو وسائل الإعلام معروفون.

المطب الثالث: الإلتباس في معنى الحوار، فالحوار من سنن الحياة الإجتماعية وتقوم عليه،إلا أنّ هناك فرق جلي بين الحوار، بعامة، والحوار بين القوى السياسية، بخاصة، والحوار المدعو اليه في لقاء بعبدا هو حوار سياسي ، بإمتياز، الأمر الذي يحسن التمييز بين نوعين من الحوار السياسي:

- حوار القوى المشاركة في الحكم، سواء أكانت مشاركتها في مجلس النواب أو في مجلس الوزراء، ومكان حوارها في هاتين المؤسستين وقضاياه كل قضايا الاجتماع السياسي والإقتصادي والإجتماعي وهدفه تسيير هذا الإجتماع ومواجهة مستجداته وعراقيله، وآلياته منصوص عليها في الدستور ومتاح لهذه الهيئات إنتاج آليات جديدة.

- حوار القوى غير المشاركة في الحكم، وهو حوار على مستويين:

مستوى هذه القوى لإنتاج صيغة تتيح لها الوصول الى السلطة،ببرنامج مشترك واطار تنسيقي.

مستوى هذه القوى مع هيئات السلطة في الدولة، وهو حوار يفرضه إستعصاء ما في البلد، سواء لاعطاب في الانتخابات حالت دون تمثيل هذه القوى أو لازمة إقتصادية أو لازمة سياسية أو لاحتلال أجنبي أو لكارثة طبيعية. وكل هذه الأزمات حاضرة في اللحظة الراهنة. ويمكن القول على ضوء ما تقدم أنّ الحوار المطلوب هو إتاحة هذه القوى للمؤسسات الدستورية الثلاث القيام بدورها وفتح مؤسستي، البرلمان ومجلس الوزراء، الحوار مع قوى المعارضة حول الأزمات التى يمر بها ليصار الى بناء تصور ناضج لمواجهتها. كما يمكن القول، ايضأ، أنّ وظيفة هذا اللقاء، وما سبقه من لقاءات مشابهة وما سيليه ،الخروج عن منطق الدولة في معالجة استعصاءات السياسة والاقتصاد، وإخراج الإزمات من حقل المواجهة السليمة والناضجة.